الاتحـــــــاد الدولـــــــي للاتصـــــــالات مكتـــــب تنميـــــة الاتصـــــالات	

كلمة

السيد سامي البشير المرشد

مدير مكتب تنمية الاتصالات

تسخير طاقة الاتصالات لإدارة الكوارث

إدارة فعالة

الإسكندرية، مصر (14-17 أبريل 2007)

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

سيداتي سادتي،

يسعدني بادئ ذي بدء أن أرحب بكم جميعاً في هذا الحدث الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات مع جمهرة من شركائنا، ومنهم المنظمات الإقليمية والمنظمات الشقيقة في أسرة الأمم المتحدة. وما كانت استضافة هذا الحدث لتكون في لؤلؤة البحر المتوسط هذه لولا الدعوة الكريمة التي تقدمت بها مصر حكومة وشعباً. وأنا في مصر أشعر أنني في منـــزلي. قبل بضع سنين خلت كان من حسن حظي أن مكثت في القاهرة أثناء عملي لدى الاتحاد الدولي للاتصالات. وكان من عادتي أن أختلس من حين لآخر زيارة خاطفة إلى مدينة الإسكندرية العريقة.

سيادة الرئيس،

إن آثار الكوارث وتعاقبها تتزايد باستمرار في شتى أنحاء العالم، مع ما يصحب ذلك من أن البلدان المتأثرة تتحمل أعباء مفرطة من حيث الخسارة في الاستثمار وتكاليف الإعمار وفقدان الدخل واضطراب النشاط الاقتصادي، ناهيك عن ذكر الخسائر في الأرواح.

بيد أن من الممكن الحد من الخسائر المقترنة بالكوارث المقبلة، وما تنطوي عليه من احتمال تعطيل الفعاليات الاقتصادية والوطنية وعرقلة سير التنمية المستدامة، أقول من الممكن الحد منها لو أمكن تضمين **اتصالات الطوارئ** وإدارة المخاطر في صلب التخطيط الإنمائي الشامل الذي يقوم على قاعدة محسنة من المعارف والوعي بين جماهير الناس الذي هو ثمرة التدريب السليم والبرامج التعليمية متقنة التصميم.

وأي تدبير من تدابير الحد من الكوارث سيكون قاصراً ما لم يقترن بالاتصالات. ولهذا السبب فإن توفر شبكة اتصالات منتشرة في آن واحد في كل مكان تتسم بمرونة المقاومة والاستجابة لمختلف الأخطار مسألة حاسمة الأهمية لا لأنها تصل ما بين شبكات مراكز الإنذار ومحطات الإبلاغ عن شدة الهزات الأرضية ومنسوب المياه وهي مصادر معلومات حيوية، هذا فحسب وإنما لأنها توفر **وصلة الحلقة الأخيرة** قبل وقوع الكارثة وأثناءها وبعدها. ذلك أن اتصالات الطوارئ تسهر على تيسير تدفق المعلومات الحيوية من سلطة إلى سلطة وبالتالي تيسر التنسيق من السلطة إلى المُواطن لأغراض الإنذار المبكر ومن المُواطن إلى السلطة التماساً للمعلومات ومن المُواطن إلى المُواطن، أي بين أفراد الأسرة الواحدة للاطمئنان على سلامة ذويهم.

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

تواجه البلدان النامية عموماً تحديات إنمائية عديدة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة. ويقترن أحد هذه التحديات بانخفاض إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يزيد المشكلة تعقيداً انتشار السكان عبر مساحات شاسعة مما يجعل من العسير تزويدهم بالخدمات الأساسية مثل الاتصالات. وموارد هؤلاء الناس محدودة جداً تقتصر على شراء الحاجيات الأساسية للعيش، ويكون لديهم شراء أجهزة الراديو والتلفزيون ضرب من الكماليات. ولكن هذه الأجهزة بالذات هي وسائل الاتصال الأساسية، وبما أنها توفر سبل الترفيه فإنها ينبغي أن تتوفر عادة في كل مكان. وعندئذ يمكن للسلطات أن تستخدمها في نشر المعلومات عن الإنذار المبكر وفي تعزيز جهود الاستعداد لدرء الكوارث.

حضرات الضيوف الأكارم،

سيداتي سادتي،

إن الاتحاد الدولي للاتصالات على استعداد لعقد شراكات مع كل المنظمات التي تشاطره وحدة الهدف، وذلك لتقديم المساعدة عالية النوعية وفي الوقت الملائم إلى جميع الدول الأعضاء. وتشتمل هذه المساعدة على رسم استراتيجيات من شأنها

أن تساعدكم على تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو فعال في صلب مبادرات الحد من مخاطر الكوارث ومنها مثلاً:

1. نشر تكنولوجيات منخفضة التكلفة وملائمة ويمكن تحملها والتي يمكن تعبئتها من أجل الحد من الكوارث وتخفيف آثارها.

2. إقامة موارد جاهزة يمكن نشرها فوراً عقب وقوع الكوارث. ويعكف الاتحاد على إقامة هيكل عالمي من شأنه أن يضم في كنفه الدول الأعضاء في الاتحاد وعددها 191 دولة عضواً وما ينوف عن 700 من أعضاء القطاعات، ولسوف تجتمع الموارد معاً وتعبأ لصالح البلدان عند الحاجة. ويرمي هذا الهيكل من أجل التعاون في حالات الطوارئ الذي يضعه الاتحاد إلى نشر أنظمة عالية التقنية في مواضع بحيث يمكن نشرها في أي مكان في العالم بهدف انتشارها في الميدان خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى من وقوع أي كارثة. وغني عن البيان أننا ننوي استكمال جهود أخرى جارية حالياً، ولسوف نعمد إلى التنسيق مع زملائنا ممن لديهم دور تنفيذي في الميدان، من قبيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية وغيرها. وسيكون بمقدور هذه المنظمات أيضاً النفاذ إلى الموارد حالما تنشر في الميدان. والاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، على استعداد للاضطلاع بولايته كما جاء في اتفاقية الاتحاد وفي العديد من القرارات في هذا الشأن. وقد نظم الاتحاد في 28 مارس من هذا العام حدثاً أصاب قدراً وافراً من النجاح، وقد تناول مسألة الاتصالات في حالات الطوارئ واستضافته حكومة إندونيسيا. وقد رحب المشاركون بهذه المبادرة الجديدة وطلبوا المسارعة إلى القيام بهذا العمل الذي طال انتظاره. وقد شرعنا في تكثيف جهودنا في هذا المضمار.

3. إقامة الهياكل التنظيمية الملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكذلك مساعدة البلدان على تصديق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والعمل على تنفيذها. مثال ذلك، كان من أهم المنجزات في هذا الصدد سريان اتفاقية تامبيري التي تزيل الحواجز التنظيمية أمام نشر معدات الاتصالات عبر الحدود. وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في 8 يناير 2005. وبفضل هذه الاتفاقية تمكّن الاتحاد من تقديم المساعدة في حينها إلى البلدان التي تأثرت بموجة تسونامي وكذلك الكارثة التي وقعت لاحقاً في جنوب آسيا. وقد تمكّنا من نشر معدات الاتصالات عبر السواتل ومن سداد تكاليف الزمن على الهواء المرتبطة باستعمال تلك المعدات في العديد من البلدان الأخرى بما فيها تلك الواقعة في منطقة الكاريبـــي. وهذه المساعدة في متناول أي من الدول الأعضاء في الاتحاد وعددها 191 في أعقاب أي كارثة. وقد صدّق بعض البلدان في هذه المنطقة على الاتفاقية المذكورة ولكن العديد غيرها لم يصدق عليها بعد. وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية لا تنال بأي شكل من الأشكال من سيادة الدول المعنية. إذ إن البلدان في حِلٍّ من أمرها لأن تقبل المساعدة الخارجية أو ترفضها. أعتقد أن ثمة جلسات خاصة ستعقد لاحقاً في هذا الشأن.

4. رسم سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مؤاتية للحد من مخاطر الكوارث وتأخذ في الحسبان تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين والاحتياجات الخاصة لدى المعوقين.

5. تضمين تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها في أنظمة الإنذار المبكر سواء القائمة أم المحدثة. ويعكف الاتحاد على العمل مع بعض البلدان الآسيوية في هذا الصدد ولسوف يحرص على أن تستفيد البلدان في المناطق الأخرى من هذا العمل.

6. المساعدة في التفاوض بغية عقد شراكات ملموسة بين القطاعين الخاص والعام من شأنها أن تؤدي مثالياً إلى ترتيبات تمويل مشتركة لمبادرات الحد من آثار الكوارث. وقد سبق أن أقام الاتحاد هذه الشراكات مع العديد من المنظمات والحكومات في مناطق أخرى وهو على استعداد للمساعدة في هذا المسعى كجزء من عملية تعبئة الموارد، والرعاية التي حظينا بها من بعض أعضاء قطاعات الاتحاد وغيرهم من الكيانات دليل ساطع على الجانب الإيجابي لبناء هذه الشراكات.

7. البحث عن ممارسات مبتكرة للحد من خطر الكوارث من شأنها تعظيم استعمال التكنولوجيات المتوفرة أصلاً من قبيل التلفزيون والراديو والهاتف الجوال وخدمات راديو الهواة وشبكة الإنترنت، وذلك في كل مرحلة من مراحل إدارة الكوارث.

8. إنشاء قواعد بيانات ووضع كتيبات وأدلة لأغراض التدريب. ويمكن تقديم هذه المواد وجهاً لوجه أو من خلال التعليم الإلكتروني (على الخط).

9. وضع قواعد وإجراءات من شأنها تيسير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل مرحلة من مراحل الكارثة. ونحن الآن في معرض وضع اللمسات الأخيرة على دراسات حالة ترمي إلى تحسين تقاسم المعلومات بين الدول الأعضاء.

ختاماً، دعوني أؤكد على أن أي عمل جاد بخصوص اتصالات الطوارئ لا بد وأن يأخذ في الحسبان مسألة **عقد شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين**. إذ ليس باستطاعة أي منظمة أن تقوم بذلك بمفردها لأن تعقيد المسألة يستدعي نهجاً متعدد الاختصاصات ومتعدد القطاعات. لذلك فإن الاتحاد يتوجه بالدعوة إلى أصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في بناء قاعدة صلبة من شراكات القطاعين الخاص والعام. وقد عمدنا، داخل الاتحاد، إلى إنشاء فريق قوي مشترك بين القطاعات يضم معاً خبراء من مكتب تقييس الاتصالات ومن مكتب الاتصالات الراديوية ومن مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد. ومكتب تنمية الاتصالات مسؤول عن تنسيق هذا العمل وهو ملتزم بتوسيع نطاق نجاح هذا النهج على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

وشكراً جزيلاً.